تضخم أسعار المستهلكين في مدن مصر يقفز إلى ١٠,٣% في إبريل

الخبر

(رويترز):

قال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر يوم الثلاثاء أن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن قفز في إبريل بعد تراجعه منذ نهاية العام الماضي وهو ما يفرض ضغوطا على الحكومة لزيادة الدعم مع اقتراب شهر رمضان الذي يبدأ في يونيو (حزيران) ويرتفع فيه معدل الاستهلاك.

وأظهرت بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع معدل تضخم أسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى ١٠,٣ بالمئة في إبريل من تسعة بالمئة في مارس وهي أول مرة يرتفع فيها التضخم منذ نوفمبر الماضي.

وقال البنك المركزي المصري يوم الثلاثاء إن التضخم الأساسي قفز في إبريل إلى ٩,٥١ بالمئة من ٨,٤١ بالمئة في مارس. ويستثني التضخم الأساسي سلعا مثل الفواكه والخضراوات التي تشهد أسعارهما تقلبات واسعة.

وفي نوفمبر قالت الحكومة إنها ستسيطر على أسعار عشر سلع أساسية للمساهمة في كبح التضخم في البلد الذي يعاني من نقص العملة الصعبة. وهدأت تحركات الأسعار بعد ذلك.

غير أن الضغوط التضخمية زادت من جديد حين خفض البنك المركزي قيمة الجنيه في مارس (آذار) نحو ١٣ بالمئة من أجل تضييق الفجوة بين السعر الرسمي للدولار وسعره في السوق السوداء.

وفي وقت لاحق رفع البنك أسعار الفائدة ١٥٠ نقطة أساس في اجتماع لجنة السياسة النقدية في ١٧ مارس (آذار) لكبح الضغوط التضخمية المتوقعة.

وقال محمد أبو باشا الخبير الاقتصادي في المجموعة المالية هيرميس: "هناك بعض التأثير الناجم عن خفض قيمة العملة في مارس مع استمرار الضغوط على الأسعار إلى جانب التأثيرات الأساسية غير المواتية التي أدت إلى ارتفاع التضخم". وأضاف: "من المرجح أن ترفع الشركات بشكل عام أسعارها تدريجيا للحفاظ على هوامش أرباحها بعد خفض قيمة العملة" متوقعا تماسك معدل التضخم عند نحو عشرة بالمئة في الشهر المقبل.

وهبطت الاحتياطيات الأجنبية لمصر إلى أقل من النصف لتبلغ ١٧ مليار دولار في إبريل (نيسان) فيما يرشد البنك المركزي بيع الدولارات بالتركيز على واردات السلع الأساسية. وتراجع الجنيه في السوق السوداء مقابل العملة الصعبة إلى نحو ١١ جنيها للدولار في حين يبلغ سعره الرسمي في عطاءات المركزي ٨,٧٨ جنيه للدولار.

وقال أبو باشا إن ضعف الجنيه في السوق السوداء من العوامل التي أدت إلى ارتفاع التضخم. وجرى بيع الدولار بسعر ١٠,٨٥-١٠,٩٥ جنيه في السوق السواء يوم الثلاثاء وفقا لما قاله متعاملان دون ذكر حجم المعاملات.

وأبقى البنك المركزي أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في آخر اجتماع للجنة السياسة النقدية في ٢٨ إبريل ليوازن بين الضغوط التضخمية وضرورة تحفيز الاقتصاد. ومن المقرر أن تعقد اللجنة اجتماعها المقبل في ١٦ يونيو.

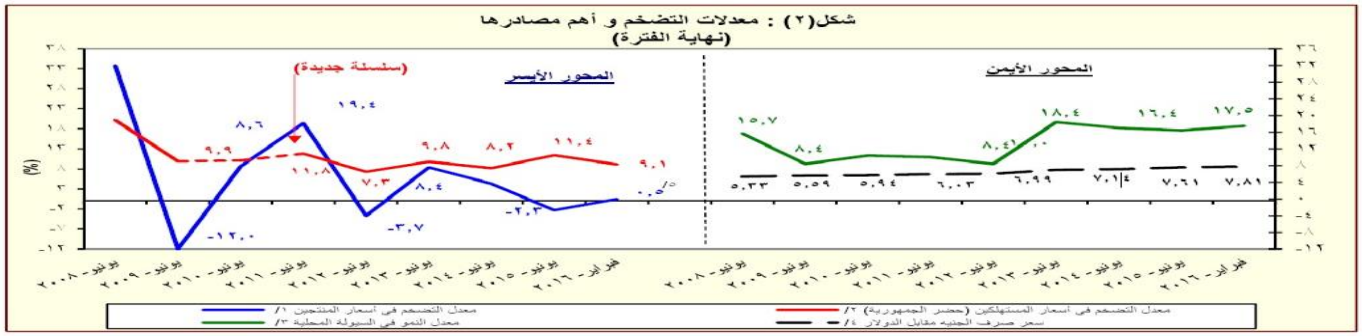

المصدر: البنك المركزي المصري و الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الرأي

* العامل الأساسي في هذا الارتفاع في التضخم يعود في الأساس لزيادة أسعار العملات الأجنبية أمام الجنيه المصري، وهو ما بدأ ينعكس بآثاره على أسعار السلع في السوق المحلي خاصة مع وجود تحركات أولية لأسعار بعض السلع خاصة الغذائية في الأسواق المحلية.

* ونرى أنه يجب التحرك نحو سوق أكثر مرونة فيما يتعلق بنظام سعر الصرف. وهذا من شأنه تقليل الواردات والمساعدة في الصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن ثم، لن تكون مصر بحاجة إلى مواصلة البحث عن التمويل الخارجي للبقاء على الاحتياطي الأجنبي عند المستويات الآمنة، لهذا فينبغي لمصر اعتماد سياسة نقدية تستهدف التضخم أولا، وهو ما يتيح مجموعة من المميزات تتمثل في تخفيف الضغط على الاحتياطي الأجنبي وتعميق إصلاحات القطاع المالي وتعزيز الشفافية فيما يتعلق بعمليات البنك المركزي وتقليل دور الحكومة في الضغط علي السياسة النقدية.

* الوضع الحالي بالنسبة لمعدلات التضخم لازال يعوق زيادة انعكاس النمو الاقتصادي على معيشة المواطن المصري الذي يشهد تآكلا في مستوى الدخل الحقيقي نتيجة النمو المستمر في الأسعار.

* للتضخم أسباب عديدة لعل أهمها ضعف الإنتاج المحلي وعجز الميزان التجاري، لهذا نرى أن الحل الأمثل في محاربة التضخم هو زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى خفض التكلفة الإنتاجية وزيادة المعروض من المنتجات وبالتالي خفض الأسعار بالإضافة إلى ضرورة تحديد أهداف معينة للسياسات المالية والتحويلات الرسمية للبرامج الاجتماعية والمصروفات الرأسمالية فضلا عن إفساح المجال أمام مؤسسات القطاع الخاص لإقامة مشاريع البنية التحتية.

* يتأثر الكثير من بنود الموازنة العامة للدولة بتغيرات التضخم المحلي مما يستلزم إعادة النظر في آليات التعامل معه وتفعيل سياسات استهداف التضخم بصورة أكثر وضوحا مع أهمية قيام الحكومة في إطار ذلك بإعداد دراسة متكاملة عن مدى تأثر بنود الموازنة العامة المختلفة بالتضخم والآليات المطلوبة للتعامل مع ذلك في إطار خطة متكاملة تشمل أيضا مراجعة بنود الإنفاق والدعم.

* منظومة التجارة الداخلية تحتاج إلى إعادة هيكلة شاملة سواء على المستوى الفني أو التنظيمي أو التشريعي بما يشمل إصلاحات في الأفكار والتطبيقات التي تعتمد عليها، حيث يجب أن يتم تنظيم الأسواق لإلغاء دور الوسطاء وتشديد آليات الرقابة والعقوبات لمنع حدوث تضخم غير عادي ناتج عن عدم الرقابة على الأسواق وعدم تنظيمها.

* من الضروري الحذر في اتخاذ إجراءات جديدة قد تؤثر على معدلات التضخم في السوق المحلية قبل قياس أثرها المتوقع وإجراء تحليل حساسية لنتائجها على معدلات الزيادة في التضخم محليا على المديين القصير والمتوسط، خاصة بالنسبة لقانون الضريبة على القيمة المضافة وأي إعادة هيكلة جديدة للدعم.

* أي ارتفاع أكبر في مؤشر التضخم الأساسي وزيادة الضغوط المستقبلية قد يستلزمان إعادة النظر في عائد «الكوريدور» على المدى المتوسط مرة أخرى لمجابهة الضغوط التضخمية المرتقبة نتيجة تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار، لهذا فمن الأهمية أن يوازن «المركزي» بين خطط تحفيز النمو ومحاصرة التضخم، لاسيما أن الحكومة بصدد اتخاذ خطوات تضمن توفير السلع الأساسية للمواطنين، الأمر الذي قد يحد من الضغوط التضخمية المستقبلية نسبيا.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.